الـهـام امـريـقـي
باحثة في القانون الخاص

جرائم الاعتداء على الأملاك الغابوية

تقديم
ذ. سعيد الوردي
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.

الطبعة الأولى
2025

الفهرس

مقدمة .....

الفصل التمهيدي: الخصوصية القانونية للجرائم الغابوية .....

المبحث الأول: مفهوم الغابة كمجال للضبط الجريمة الغابوية .....

المطلب الأول: غياب مفهوم قانوني دقيق للملك الغابوية

المطلب الثاني: معايير ضبط المجال الغابوية .....

المبحث الثاني: ماهية الجريمة الغابوية .....

المطلب الأول: تعريف الجريمة الغابوية وتمييزها عن الجريمة العادية .....

المطلب الثاني: الأركان الأساسية للجريمة الغابوية .....

الفصل الأول: تجريم الاعتداء على الأملاك الغابوية في التشريع الغابوي

المبحث الأول: قواعد إثبات الجريمة الغابوية .....

المطلب الأول: الأشخاص المكلفون بضبط الجرائم الغابوية .....

الفقرة الأولى: موظفو إدارة المياه والغابات المكلفون بضبط الجرائم الغابوية....

أولا: مأموري المياه والغابات كشرطة قضائية خاصة .....

ثانيا: خصوصية مهام مأموري المياه والغابات في ضبط الجرائم الغابوية.....

الفقرة الثانية: الأشخاص غير المنتمون لإدارة المياه والغابات المخول لهم صلاحية معاينة الجرائم الغابوي .....

أولا : معاينة الجرائم الغابوية من قبل ضباط الشرطة القضائية.....

ثانيا: الجهات الأخرى المخول لها مهمة البحث والمعاينة في الجرائم الغابوية .....

المطلب الثاني: وسائل إثبات الجرائم الغابوية.....

الفقرة الأولى: المحاضر وسيلة قانونية لإثبات الجرائم الغابوية .....

أولا: الضوابط الشكلية لمحاضر إدارة المياه والغابات.....
ثانيا: حجية محاضر إدارة المياه والغابات وقوتها الثبوتية.....
الفقرة الثانية: إثبات الجرائم الغابوية بوسائل أخرى.....
أولا: الشهادة وسيلة قانونية لإثبات الجرائم الغابوية.....
ثانيا: القرائن وسيلة لإثبات الجرائم الغابوية.....
المبحث الثاني: تصنيفات الجرائم وعقوبتها في إطار التشريع الغابوي.....
المطلب الأول: الجرائم ذات الصلة بظهير 10أكتوبر1917.....
الفقرة الأولى: الجرائم الماسة بالمجال الغابوي عموما.....
أولا: إحراق الغابات وقطع وانتزاع أشجار من الغابة.....
ثانيا: انتزاع منتوجات غابوية وإدخال حيوانات إلى الغابة.....
الفقرة الثانية: الجرائم الماسة بالغابات الخاضعة للنظام الغابوي.....
أولا: تدمير علامات الغابة وإتلاف حائطها أو سياجها.....
ثانيا: عدم احترام مناطق الحماية الغابوية.....
المطلب الثاني: الجرائم ذات الصلة ببعض القوانين الخاصة.....
الفقرة الأولى: الجرائم الماسة بالتنوع البيولوجي.....
أولا: الجرائم المتعلقة بالقنص.....
ثانيا: الجرائم المتعلقة بالصيد في المياه القارية.....
الفقرة الثانية: الجرائم الماسة بالأشجار ذات الطابع الخاص« شجرة الأركان»..
أولا: التنظيم القانوني للشجرة الأركان.....
ثانيا: طبيعة الجرائم المتصلة بشجرة الأركان.....

الفصل الثاني: الطرق القانونية لفض النزاع الزجري الغابوي.....
المبحث الأول: فض النزاع الزجري الغابوي عن طريق المصالحة.....
المطلب الأول: نطاق المصالحة الغابوية وأشكالها.....
الفقرة الأولى: نطاق المصالحة الغابوية.....
أولا : من حيث أطراف المصالحة الغابوية.....

ثانيا: من حيث الجرائم الغابوية.....
الفقرة الثانية: أشكال المصالحة الغابوية .....
أولا : المصالحة الغابوية قبل الحكم بشأن النزاع الزجري الغابوي.....
ثانيا: المصالحة الغابوية بين المرحلة القضائية وتنفيذ الحكم القضائي.....
المطلب الثاني : آثار المصالحة الغابوية وتجلياتها في الواقع العملي .....
الفقرة الأولى: آثار المصالحة الغابوية.....
أولا : آثار المصالحة الغابوية على أطرافها.....
ثانيا: آثار المصالحة الغابوية بعد صدور الحكم القضائي.....
الفقرة الثانية: تقييم حصيلة المصالحة الغابوية في الواقع العملي.....
أولا : حصيلة المصالحة الغابوية بصفة عامة من حيث المحاضر المسجلة ابتداء من سنة 2014 إلى 2018.....
ثانيا: حصيلة المصالحة الغابوية من حيث نوع الجريمة الغابوية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013.....
المبحث الثاني: فض النزاع الزجري الغابوي أمام القضاء .....
المطلب الأول: خصوصية الدعوى العمومية في جرائم الاعتداء على الأملاك الغابوية .....
الفقرة الأولى: الجهات المخول لها تحريك وممارسة الدعوى العمومية بشأن النزاع الزجري الغابوي.....
أولا : صلاحيات النيابة العامة في إقامة وتحريك الدعوى العمومية بشأن النزاع الزجري الغابوي.....
ثانيا: صلاحيات إدارة المياه والغابات في ممارسة الدعوى العمومية فيما يخص النزاع الزجري الغابوي.....
الفقرة الثانية: المحكمة المختصة للنظر في النزاع الزجري الغابوي.....
أولا: الاختصاص المكاني.....
ثانيا: الاختصاص النوعي.....

المطلب الثاني: أسباب سقوط الدعوى العمومية و طرق الطعن في الأحكام الغابوية.....
الفقرة الأولى: أسباب سقوط الدعوى العمومية بشأن النزاع الزجري الغابوي....
أولا: المصالحة كسبب من أسباب سقوط الدعوى العمومية.....
ثانيا: التقادم كسبب مسقط لدعوى العمومية.....
الفقرة الثانية: طرق الطعن في الأحكام الغابوية .....
أولا : طرق الطعن العادية في الأحكام الغابوية .....
ثانيا: طرق الطعن الغير العادية في الأحكام الغابوية .....
الخاتمة .....
لائحة المراجع والمصادر.....
الملاحق.....
الفهرس.....

موضوع جرائم الاعتداء على الأملاك الغابوية ، يعد من المواضيع ذات الأهمية البالغة ، والتي لم تحظى بحظها الوافر من البحث الأكاديمي الرصين ، فهي من جهة تعاني من شيخوخة ظهير 10 أكتوبر 1917 المنظم لها ، الذي مر عليه أكثر من قرن من الزمن دون أن يطاله أي تغيير ، مما يطرح التساؤل حول مدى قدرته على مواكبة التطورات التي عرفها الملك الغابوي في علاقته مع مختلف الجهات . ثم من جهة أخرى هناك صعوبة في فهم وضبط مختلف أنواع الجرائم الغابوية ، والدور الفعال الذي تقوم به إدارة المياه والغابات ، التي ما زال الكثير من سكان القرى ينظرون إليها كجلاد، لأنها تحرم ماشيتهم من الكلأ ، وتمنع أسرهم من الحصول على الحطب لتدفئة بيوتهم ، والحال أن وراء ذلك منفعة عظمى، ومصلحة عامة يصعب حصر مزاياها.

ومع ذلك فقد أخذت الباحثة على عاتقها خوض غمار البحث في هذا الموضوع ، وعملت من خلاله على إبراز مختلف أنواع الجرائم التي تشكل اعتداء على الأملاك الغابوية ، سواء تلك المنصوص عليها في ظهير 1917 ، أو في القوانين الخاصة ذات الصلة، كظهير 1922 المتعلق بالصيد ، ظهير 1923 بشأن القنص ، ظهير 1925 المتعلق بإنتاج وتحديد غابات الأركان ... ثم تطرقت للأشخاص المكلفون بضبط ومعاينة الجرائم الغابوية ، سواء منهم مأموري المياه والغابات أو جهاز ضباط الشرطة القضائية ، ولم تنسى مسألة الإثبات في هذا النوع من الجرائم الذي تحظى بأهمية خاصة. وفضلا عن ذلك فقد خصصت حيزا مهما للحديث عن طرق فض المنازعات الغابوية ، حيث تحدثت عن المصالحة الغابوية ودورها في حل النزاع، ثم دور القضاء الزجري في زجر الجنح والمخالفات الغابوية، مبرزة في كل المحطات جل الإكراهات التي تواجه مختلف أنواع المساطر على المستوى العملي.

ولهذا سيجد القارئ الكريم في هذا المؤلف القيم كل ما يحتاجه لمعرفة القانون الجنائي الغابوي، الذي لا ينبغي لأحد جهله ، لأنه من القوانين التي يحتاج الجميع لمعرفتها ، فلو كنت بعيدا كل البعد عن الغابة فقد تحتاج يوما إلى قسط من الراحة بين أشجارها وظلالها ، فأقل ما يجب أن تعلمه هو أن إشعال النار لتهييء وجبة طعام داخل الغابة ، قطع أغصان من الأشجار ، نقل الحطب اليابس، إتلاف الأنصاب الغابوية ، كلها أفعال قد تقع تحت طائلة التجريم والعقاب. لذلك فهذا الكتاب لا يخص فقط المهنيين والباحثين ، وإنما في نظري يدخل ضمن الثقافة العامة القانونية التي يجب على كل شخص أن يكتسبها.

نتمنى لجمهور القراء قراءة ممتعة ، وللمؤلفة النجاح والتوفيق في مسارها العلمي

دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع
الدار البيضاء - المغرب
الهاتف : 00-33-83-33-522-212+
البريد الإلكتروني : deralafak@gmail.com
الموقع الرسمي : www.deralafak.com

9789920526524

الثمن : 90 درهم